

مراجعة قضية بحثية 08

بغنوان:

دور المراجعة الداخلية في حوكمة مؤسسات القطاع العام
(دراسة ميدانية في المملكة العربية السعودية)

Prepared by:

م. حسن أبو قبالة حسن منصور

قضايا بحثية 001

المهمة الثامنة 008



المهمة الثامنة 008

Chapter

01

رابط الورقة البحثية



السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

رابط الورقة البحثية:

[article_176754_8805c5f5bbcc83c7ea42068fd173349c.pdf](https://www.midocean.ae/article_176754_8805c5f5bbcc83c7ea42068fd173349c.pdf)

Chapter
01

أولاً: فهم القضية البحثية

جوهر القضية

➤ جوهر القضية

يتمثل في دور المراجعة الداخلية في تعزيز حوكمة مؤسسات القطاع العام في المملكة العربية السعودية. الدراسة تنطلق من الفرضية الجوهرية أن المراجعة الداخلية، إذا ما كانت مستقلة وفعّالة ومدعومة إدارياً، يمكن أن تكون أداة أساسية لضمان الشفافية والمساءلة وتحسين الأداء المؤسسي في القطاع العام.

خلفية الدراسة

- شهدت السنوات الأخيرة اهتمامًا متزايدًا بتطبيق مبادئ الحوكمة في القطاع العام نتيجة لزيادة متطلبات الشفافية ومكافحة الفساد وتحقيق الكفاءة في إدارة الموارد.
- المراجعة الداخلية، كأداة رقابية، أصبحت في صميم ممارسات الحوكمة، إلا أن فعاليتها في بيئة القطاع العام تختلف عن القطاع الخاص بسبب التحديات الإدارية والهيكلية والقانونية.

إشكالية الدراسة

- ✓ الإشكالية الأساسية تكمن في وجود فجوة بين الأطر النظرية للمراجعة الداخلية ودورها في الحوكمة وبين الواقع العملي في مؤسسات القطاع العام السعودي.
- ✓ هل تقوم المراجعة الداخلية بالفعل بدور فاعل في ترسيخ مبادئ الحوكمة؟ وإذا كان الجواب نعم، فما هي العوامل المؤثرة على ذلك الدور؟

Chapter
02

ثانياً: تفصيل عناصر القضية البحثية

اهمية الدراسة

- ✓ تلبية الحاجة لمزيد من الأدلة العلمية حول تطبيق الحوكمة في مؤسسات القطاع العام.
- ✓ دعم جهود الإصلاح الإداري والرقابي في المملكة، خاصة في ظل رؤية السعودية 2030.
- ✓ المساهمة في سد فجوة معرفية في الدراسات العربية حول العلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة.

اهداف الدراسة

- ✓ تحديد طبيعة العلاقة بين عناصر المراجعة الداخلية (الاستقلالية، الكفاءة، نطاق العمل، التقارير، الدعم الإداري) ومبادئ الحوكمة.
- ✓ قياس أثر كل عنصر من عناصر المراجعة الداخلية على تحقيق الحوكمة.
- ✓ تقديم توصيات عملية لتفعيل دور المراجعة الداخلية في بيئة القطاع العام.

فرضيات الدراسة

- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين استقلالية المراجعة الداخلية وتحقيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع العام.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاءة وموضوعية المراجعين الداخليين وتحقيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع العام.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين نطاق عمل المراجعة الداخلية وتحقيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع العام.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التقارير الصادرة عن المراجعة الداخلية وتحقيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع العام.
- توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين دعم الإدارة العليا للمراجعة الداخلية وتحقيق مبادئ الحوكمة في مؤسسات القطاع العام.

منهجية الدراسة

- **المنهج:** وصفي تحليلي قائم على الدراسة الميدانية.
- **الأداة:** استبيان موجه إلى عينة من العاملين في إدارات المراجعة الداخلية.
- **التحليل:** استخدام اختبارات إحصائية مثل معامل بيرسون، وتحليل الانحدار البسيط والمتعدد للتحقق من صحة الفروض.

Chapter
03

ثالثاً: ما الذي يجعل القضية البحثية مهمة؟

ما الذي يجعل القضية البحثية مهمة؟

- ✓ ارتباطها بقطاع حيوي وهو القطاع العام.
- ✓ مساهمتها في تحسين كفاءة المؤسسات الحكومية في بيئة إصلاح إداري.
- ✓ توفير أدلة كمية يمكن لصانعي القرار الاعتماد عليها لتطوير سياسات المراجعة الداخلية.

Chapter

04

رابعاً: نقاط القوة والضعف في معالجة القضية البحثية

نقاط القوة

- ✓ وضوح الإطار المفاهيمي وعلاقته بالمشكلة البحثية.
- ✓ صياغة فروض محددة وقابلة للاختبار.
- ✓ استخدام منهجية ميدانية مدعومة بأدوات تحليل كمية.

نقاط الضعف

عدم التوسع في مناقشة التحديات العملية التي قد تحد من تطبيق الحوكمة.
محدودية نطاق العينة وعدم توضيح حجمها بالنسبة لمجتمع الدراسة بشكل دقيق.
غياب اختبارات تحقق متقدمة للتأكد من ثبات النتائج.

Chapter
05

خامساً: القيمة المضافة

القيمة المضافة

- تقديم نموذج تطبيقي عربي لقياس العلاقة بين المراجعة الداخلية والحوكمة في القطاع العام.
- إتاحة نتائج قابلة للبناء عليها في أبحاث مقارنة مستقبلية بين القطاعين العام والخاص.

➤ الخلاصة:

- ✓ الدراسة تؤكد أن المراجعة الداخلية عنصر محوري في ترسيخ الحوكمة في مؤسسات القطاع العام السعودي.
- ✓ على الرغم من القبول الكلي للفروض، إلا أن تطبيق التوصيات المقترحة، خصوصاً في مجالات تعزيز الاستقلالية ودعم الإدارة العليا، سيكون مفتاحاً لتعظيم الأثر الإيجابي.
- ✓ وفي رأيي الشخصي أرى أن القضية البحثية ذات أهمية استراتيجية، وقد تم تناولها بأسلوب منهجي منظم، إلا أن قوتها البحثية كان يمكن تعزيزها بمزيد من التحليل النوعي (Qualitative Analysis) لمقابلة النتائج الكمية، وبذلك يمكن فهم الأبعاد السياقية والتنظيمية بشكل أعمق.
- ✓ كما أن إدخال متغيرات وسيطة (مثل ثقافة المنظمة أو البنية التشريعية) كان سيعطي النموذج البحثي بعداً أكثر شمولية.



خاتمة



مجموعة جامعة
الجميع الذكية
للتعليم القابضة

MIDOCEAN
UNIVERSITY



Thank You

